

التحقيقات والامتثال
Investigations & Compliance
إسناد ESNAD



تعامل مهني ومحايدين مع الوقائع الحساسة والمخاطر التنظيمية



تساعد إسناد الجهات في إدارة التحقيقات الداخلية، والتعامل مع المخالفات ذات الأثر المالي، والاستجابة للتفتيشات والملاحظات التنظيمية، وتطوير أطر الامتثال والبلاغات الداخلية، بما يعزز الحوكمة ويحد من مخاطر الجرائم المالية وآثارها على الشركات وأعضاء المجالس واللجان والإدارة التنفيذية

تُقدّم هذه الحلول بإشراف فريق قانوني متخصص، يجمع بين خبرات سابقة في النيابة العامة، وخبرات عملية في التحقيق وضبط المخالفات لدى جهات تنظيمية في القطاع المالي

**عند وجود واقعة حساسة
جودة الإجراء والتوثيق تصنع الفرق**



لماذا إسناد؟



- ✓ فريق قانوني متخصص في التحقيقات الداخلية والمخاطر النظامية
- ✓ خبرات سابقة في النيابة العامة ومنهجيات التحقيق وتوثيق الوقائع
- ✓ خبرات في التحقيق وضبط المخالفات لدى جهات تنظيمية في القطاع المالي
- ✓ فهم عملي لطبيعة الوقائع الحساسة داخل الشركات
- ✓ قدرة على التعامل مع الحالات التي تنطوي على تعارض مصالح أو مخاطر تنظيمية
- ✓ منهجية توازن بين حماية حقوق الأفراد وحماية مصلحة الجهة واستقرار بيئة العمل
- ✓ التزام بالسرية والحياد وجودة التوثيق

منهجيتنا

نبدأ بتحديد طبيعة الواقعة أو المخاطر محل الاهتمام، ثم نحدد نطاق التدخل المناسب: تحقيق مستقل، دعم لجنة داخلية، مراجعة امتثال، استجابة تنظيمية، أو تطوير سياسات وإجراءات

تعتمد منهجيتنا على وضوح التكليف، وسلامة الإجراءات، وتوثيق الوقائع، وحماية السرية، وإدارة تعارض المصالح، ورفع مخرجات مهنية تساعد الجهة المختصة لدى العميل في اتخاذ القرار المناسب



متى تحتاج إلى دعم متخصص

“

عند وجود مخالفة منسوبة إلى موظف أو مجموعة موظفين

“

عند وجود شبهة احتيال أو اختلاس أو إساءة استخدام صلاحيات

“

عند وجود تعارض مصالح أو مخالفة في المشتريات أو التعاملات المالية

“

عند تلقي ملاحظة أو طلب إفادة أو مخالفة من جهة تنظيمية

“

عند الحاجة إلى تحقيق مستقل بسبب حساسية الواقعة أو أطرافها

“

عند وجود تعارض مصالح داخلي يمنع التحقيق المحايد

“

عند الحاجة إلى تطوير سياسة إبلاغ داخلي أو إجراءات تحقيق واضحة

“

عند الرغبة في مراجعة إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



لمن تناسب هذه الحلول؟



المؤسسات المالية وشركات
التقنية المالية، والاستثمار



الشركات الخاضعة
لمتطلبات امتثال عالية



الشركات العائلية والكبيرة التي
تحتاج إلى تحقيقات محايدة



الشركات التي تتعامل مع
جهات تنظيمية أو رقابية



مجالس الإدارة واللجان التي
تحتاج إلى ملف موثق في
حالات حساسة



الإدارات القانونية والالتزام
والموارد البشرية والمراجعة
الداخلية





محتويات المنتج

02

التحقيق في المخالفات
والاحتيال المالي

01

التحقيق الإداري المستقل

04

تطوير إطار التحقيقات الإدارية
الداخلية

03

الاستجابة للتفتيش أو المخالفات
التنظيمية

06

تطوير سياسات الإبلاغ الداخلي
والتحقيق

05

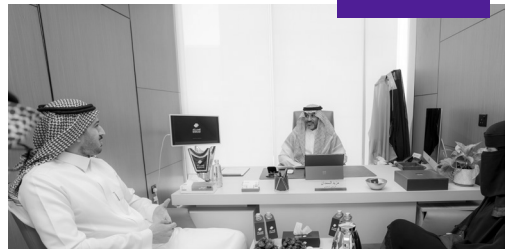
مراجعة إطار مكافحة غسل
الأموال وتمويل الإرهاب

08

تقييم مخاطر الجرائم الاقتصادية

07

التحقيق في الرشوة والفساد





التحقيق الإداري المستقل

01

مساعدة الجهات في إدارة التحقيقات الإدارية المرتبطة بالمخالفات أو الوقائع المنسوبة إلى موظف أو مجموعة موظفين، من خلال فحص الوقائع، وجمع المستندات والبيانات ذات العلاقة، وسماع أقوال الأطراف المعنية، وتحليل الواقعة في ضوء الأنظمة واللوائح والسياسات الداخلية، ثم رفع تقرير مهني محايد إلى الجهة المختصة لاتخاذ القرار المناسب

★ مالذي يميز هذا المنتج؟

- 01 يُقدّم بإشراف خبراء متخصصين في التحقيقات النظامية والإدارية
- 02 يضم خبراء سابقين في النيابة العامة، بما يعزز فهم منهجية التحقيق وسلامة الإجراءات وجمع الأدلة
- 03 يضم خبراء سابقين في التحقيق وضبط المخالفات لدى جهات تنظيمية في القطاع المالي
- 04 يجمع بين الخبرة القانونية والحوكومية وفهم بيئة العمل الداخلية لدى الجهات
- 05 يعزز حياد التحقيق واستقلاليته، خاصة في الوقائع الحساسة أو ذات الأثر التنظيمي أو الإداري
- 06 يساعد الإدارة في اتخاذ قراراتها بناءً على ملف موثق ومخرجات مهنية واضحة
- 07 يقلل مخاطر ضعف الإجراءات أو نقص التوثيق في الحالات التي قد تتطور إلى منازعات عمالية أو قضائية
- 08 يوازن بين حماية حقوق الموظف وحماية مصلحة الجهة واستقرار بيئة العمل

مالذي يقدمه هذا المنتج؟

- ✓ دراسة الواقعة محل التحقيق وتحديد نطاق التحقيق المناسب
- ✓ إعداد خطة التحقيق والإجراءات اللازمة لإدارته
- ✓ جمع ومراجعة المستندات والأدلة والبيانات ذات العلاقة
- ✓ سماع أقوال الأطراف المعنية وتوثيق محاضر التحقيق
- ✓ تحليل الوقائع وربطها بالأنظمة واللوائح والسياسات الداخلية
- ✓ مراجعة مدى سلامة الإجراءات المتخذة خلال التحقيق
- ✓ إعداد تقرير تحقيق مهني يتضمن الوقائع، والإجراءات، والنتائج، والتوصيات
- ✓ دعم الجهة في الحالات الحساسة أو التي قد تنطوي على تعارض مصالح داخلي
- ✓ تقديم الدعم المهني للجان أو مسؤولي التحقيق الداخلي لدى العميل، عند الحاجة



02 التحقيق في المخالفات والاحتيال المالي

مساعدة الجهات في التعامل مع الوقائع أو الاشتباهات المرتبطة بالمخالفات المالية أو الاحتيال أو إساءة استخدام الصلاحيات أو الأصول، من خلال فحص الوقائع، ومراجعة المستندات والبيانات المتاحة، وسماع أقوال الأطراف ذات العلاقة، وتحليل الواقعة من منظور قانوني وإجرائي، ثم رفع تقرير مهني محايد يساعد الجهة في اتخاذ القرار المناسب

★ مالذي يميز هذا المنتج؟

- 01 يُقدّم بإشراف خبراء متخصصين في التحقيقات النظامية وضبط المخالفات
- 02 يستفيد من خبرات سابقة في النيابة العامة ومنهجيات التحقيق وجمع الأدلة وتوثيق الوقائع
- 03 يستفيد من خبرات سابقة في التحقيق وضبط المخالفات لدى جهات تنظيمية في القطاع المالي
- 04 يجمع بين الفهم القانوني والحوكمي وفهم بيئة المخاطر المالية داخل المنشآت
- 05 يساعد الإدارة على التعامل مع الوقائع الحساسة بقدر أعلى من الحياد والتوثيق
- 07 يركز على بناء ملف مهني واضح يمكن الاستناد إليه في القرارات الداخلية أو الإجراءات اللاحقة
- 08 يراعي سرية المعلومات وحساسية الوقائع والأطراف محل التحقيق

مالذي يقدمه هذا المنتج؟

- ✓ دراسة الواقعة محل الاشتباه وتحديد نطاق التحقيق المناسب
- ✓ مراجعة المستندات والعقود والمراسلات والسجلات ذات العلاقة
- ✓ فحص الوقائع المرتبطة بالاختلاس، والتلاعب، وتعارض المصالح، ومخالفات المشتريات، وإساءة استخدام الأصول أو الصلاحيات المالية
- ✓ سماع أقوال الأطراف المعنية وتوثيق محاضر التحقيق
- ✓ تحليل الوقائع وربطها بالأنظمة واللوائح الداخلية والسياسات المعتمدة لدى الجهة
- ✓ تحديد أوجه القصور الإجرائي أو الرقابي التي ساهمت في وقوع المخالفة أو استمرارها
- ✓ إعداد تقرير تحقيق مهني يتضمن الوقائع، والإجراءات، والنتائج، والتوصيات
- ✓ تقديم توصيات إجرائية أو تنظيمية للحد من تكرار المخالفة، دون الحلول محل الجهة في اتخاذ القرار النهائي



الاستجابة للتفتيش أو المخالفات التنظيمية

03

مساعدة الجهات في التعامل المهني مع التفتيشات أو الملاحظات أو الاستفسارات أو المخالفات الصادرة من الجهات التنظيمية، من خلال دراسة الملاحظة أو المخالفة، وتحليل موقف الجهة، وجمع المستندات الداعمة، وإعداد الردود النظامية وخطة التصحيح المناسبة، بما يدعم استجابة الجهة ويقلل من مخاطر التصعيد أو تكرار الملاحظات

★ مالذي يميز هذا المنتج؟

- 01 يقدم بإشراف خبراء لديهم خبرة عملية في التحقيق وضبط المخالفات لدى جهات تنظيمية في القطاع المالي
- 02 يستفيد من فهم عملي لطريقة قراءة الجهات التنظيمية للمخالفات والملاحظات الرقابية
- 03 يجمع بين التحليل النظامي وبناء الرد المهني وخطة المعالجة التصحيحية
- 04 يساعد الجهة على الاستجابة بطريقة منظمة بدل التعامل مع التفتيش أو المخالفة بردود متفرقة
- 05 يوازن بين بناء موقف نظامي واضح للجهة وتحديد الفجوات التي تستدعي المعالجة
- 06 مناسب للجهات الخاضعة لرقابة مالية أو تنظيمية، أو الجهات التي تتعامل مع متطلبات امتثال عالية
- 07 يعزز جاهزية الجهة للتفتيشات اللاحقة من خلال معالجة السبب الجذري للملاحظات

مالذي يقدمه هذا المنتج؟

- ✓ دراسة خطابات التفتيش أو الملاحظات أو طلبات الإفادة أو محاضر الضبط
- ✓ تحليل الأساس النظامي للملاحظة أو المخالفة ومدى انطباقها على حالة الجهة
- ✓ جمع وتنظيم المستندات والبيانات الداعمة لموقف العمل
- ✓ إعداد الردود النظامية أو مذكرات الإفادة للجهات التنظيمية
- ✓ تقييم أوجه القصور في السياسات أو الإجراءات أو التطبيق العملي
- ✓ إعداد خطة تصحيحية لمعالجة الملاحظات التنظيمية
- ✓ دعم فرق الالتزام والشؤون القانونية والإدارة التنفيذية في التعامل مع متطلبات الجهة الرقابية
- ✓ متابعة اتساق الردود المقدمة مع السجلات الداخلية والسياسات المعتمدة لدى الجهة
- ✓ تقديم توصيات لتقليل احتمالية تكرار الملاحظات أو المخالفات مستقبلاً



تطوير إطار التحقيقات الإدارية الداخلية 04

تمكين الجهات من إدارة التحقيقات الإدارية داخليًا بكفاءة وعدالة إجرائية، من خلال تطوير السياسات والإجراءات والنماذج اللازمة للتحقيق، بما يضمن وضوح الأدوار، وسلامة الإجراءات، وتوثيق الوقائع، ومواءمة التحقيقات الداخلية مع الأنظمة واللوائح والسياسات المعتمدة لدى الجهة

★ مالذي يميز هذا المنتج؟

- 01 يصمم إطارًا عمليًا للتحقيقات الداخلية بدل الاكتفاء بنماذج عامة أو إجراءات شكلية
- 02 يقدم بإشراف خبراء لديهم خبرة عملية في التحقيقات النظامية وضبط المخالفات
- 03 يستفيد من خبرات سابقة في النيابة العامة ومنهجيات التحقيق وجمع الأدلة وتوثيق الوقائع
- 04 يستفيد من خبرات سابقة في التحقيق وضبط المخالفات لدى جهات تنظيمية في القطاع المالي
- 05 يجمع بين البعد القانوني والحوكمي والإجرائي في بناء منظومة تحقيق داخلية متكاملة
- 06 يساعد الجهات على رفع جاهزيتها للتعامل مع المخالفات الداخلية بطريقة عادلة ومنظمة
- 07 يقلل من مخاطر الاجتهادات الفردية وتباين الإجراءات بين الإدارات
- 08 قابل للتصميم بحسب حجم الجهة وطبيعة نشاطها ومستوى نضجها المؤسسي

مالذي يقدمه هذا المنتج؟

- ✓ إعداد أو تطوير سياسة التحقيق الإداري
- ✓ إعداد دليل إجراءات التحقيق الإداري وآلية التدرج الإجرائي
- ✓ تصميم نماذج محاضر التحقيق وسماع الأقوال وطلبات الإفادة
- ✓ تطوير آلية إحالة الوقائع إلى التحقيق وتحديد نطاقه
- ✓ تنظيم أدوار ومسؤوليات الموارد البشرية، والإدارة القانونية، والامتثال، والجهات المعنية داخل المنشأة
- ✓ مواءمة إجراءات التحقيق مع نظام العمل واللوائح الداخلية والسياسات المعتمدة لدى العميل
- ✓ تطوير قواعد التعامل مع السرية، وتعارض المصالح، وحفظ ملفات التحقيق
- ✓ إعداد آلية مراجعة واعتماد تقارير التحقيق والتوصيات
- ✓ تقديم جلسات تعريفية أو ورش عمل لتمكين الفريق الداخلي من تطبيق الإطار



مراجعة إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

05

مساعدة الجهات الخاضعة أو القريبة من متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مراجعة إطارها الداخلي، وتقييم مدى كفاية السياسات والإجراءات والضوابط المرتبطة بتقييم المخاطر، والعناية الواجبة، ومراقبة العمليات، والإبلاغ الداخلي، وحفظ السجلات، بما يعزز جاهزية الجهة للالتزام بالمتطلبات النظامية والرقابية ذات الصلة

★ مالذي يميز هذا المنتج؟

- 01 يراعي النهج المبني على المخاطر المعمول به في الأطر التنظيمية الحديثة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- 02 يقدم من منظور قانوني وحكومي وتنظيمي، وليس كفحص تشغيلي فقط
- 03 يستفيد من خبرات سابقة في جهات تنظيمية في القطاع المالي، وفهم متطلبات التفتيش والرقابة
- 04 يساعد الجهة على تحويل سياسات مكافحة غسل الأموال من وثائق شكلية إلى إجراءات قابلة للتطبيق
- 05 يربط بين متطلبات الالتزام والحوكمة الداخلية ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
- 06 قابل للتصميم بحسب طبيعة الجهة، سواء كانت مؤسسة مالية، شركة تقنية مالية، شركة استثمار، أو جهة ذات تعرض عالٍ لمخاطر التعاملات المالية

مالذي يقدمه هذا المنتج؟

- ✓ مراجعة سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإجراءات المرتبطة بها
- ✓ تقييم منهجية تصنيف مخاطر العملاء والمنتجات والخدمات والقنوات والدول
- ✓ مراجعة إجراءات العناية الواجبة والعناية الواجبة المعززة
- ✓ مراجعة آلية مراقبة العمليات والأنشطة غير المعتادة
- ✓ مراجعة إجراءات الإبلاغ الداخلي عن حالات الاشتباه وآلية التصعيد
- ✓ تقييم أدوار ومسؤوليات مسؤول الالتزام أو مسؤول الإبلاغ والإدارات ذات العلاقة
- ✓ مراجعة آليات حفظ السجلات والسرية وعدم التنبيه
- ✓ تحديد الفجوات النظامية والإجرائية وتقديم توصيات عملية لمعالجتها
- ✓ دعم الجهة في تطوير خطة تحسين تتناسب مع حجم نشاطها ومستوى مخاطرها



تطوير سياسات الإبلاغ الداخلي والتحقيق

06

مساعدة الجهات في بناء إطار واضح وآمن لاستقبال البلاغات الداخلية والتعامل معها والتحقيق فيها، بما يعزز ثقافة النزاهة والامتثال، ويحمي سرية البلاغات، وينظم أدوار الإدارات المعنية، ويضمن التعامل مع البلاغات والمخالفات بطريقة عادلة وموثقة

★ مالذي يميز هذا المنتج؟

- 01 يبنى منظومة عملية للإبلاغ والتحقيق، لا مجرد سياسة مكتوبة
- 02 يستند إلى مبادئ الثقة والحياد والحماية والسرية في إدارة البلاغات
- 03 يقدّم بإشراف خبراء لديهم خبرة عملية في التحقيقات النظامية والإدارية
- 04 يستفيد من خبرات سابقة في النيابة العامة ومنهجيات التحقيق وتوثيق الوقائع
- 05 يستفيد من خبرات سابقة في التحقيق وضبط المخالفات لدى جهات تنظيمية في القطاع المالي
- 06 يساعد الجهة على اكتشاف المخالفات مبكرًا قبل تحولها إلى نزاعات أو بلاغات خارجية أو مخاطر تنظيمية
- 07 يقلل من مخاطر الاجتهاد الفردي في التعامل مع البلاغات والحالات الحساسة
- 08 قابل للتصميم بحسب حجم الجهة، وطبيعة نشاطها، ومستوى نضج الالتزام والحوكمة لديها

مالذي يقدمه هذا المنتج؟

- ✓ إعداد أو تطوير سياسة الإبلاغ الداخلي عن المخالفات
- ✓ تصميم آلية استقبال البلاغات وتصنيفها وتقييمها الأولي
- ✓ تحديد قنوات الإبلاغ المناسبة، بما في ذلك القنوات السرية أو المخصصة لحالات معينة
- ✓ تنظيم أدوار ومسؤوليات الموارد البشرية، والالتزام، والشؤون القانونية، والمراجعة الداخلية، والإدارة التنفيذية
- ✓ إعداد إجراءات التعامل مع البلاغات، من الاستلام حتى الإغلاق
- ✓ تطوير إجراءات التحقيق الداخلي المرتبطة بالبلاغات
- ✓ إعداد نماذج البلاغات، ومحاضر التحقيق، وطلبات الإفادة، وسجل متابعة الحالات
- ✓ وضع قواعد السرية، ومنع تعارض المصالح، وحماية المبلغين من المعاملة الانتقامية
- ✓ إعداد آلية التقارير الدورية للإدارة أو المجلس أو اللجان المختصة بحسب هيكل الجهة
- ✓ تقديم جلسات تعريفية لتمكين الفريق الداخلي من تطبيق السياسة والإجراءات



07 التحقيق في الرشوة والفساد

مساعدة الجهات في التعامل مع الوقائع أو الاشتباهات المرتبطة بالرشوة أو الفساد أو إساءة استغلال النفوذ أو تعارض المصالح أو الممارسات المخالفة لمتطلبات النزاهة والامتثال، من خلال فحص الوقائع وجمع المستندات والبيانات ذات العلاقة وسماع أقوال الأطراف المعنية وتحليلها وفق الأنظمة والسياسات المعتمدة، ثم إعداد تقرير مهني محايد يساعد الجهة في اتخاذ الإجراءات المناسبة

★ مالذي يميز هذا المنتج؟

- 01 يقدم بإشراف خبراء لديهم خبرة عملية في التحقيقات النظامية وضبط المخالفات
- 02 يستفيد من خبرات سابقة في النيابة العامة ومنهجيات التحقيق وجمع الأدلة وتوثيق الوقائع
- 03 يستفيد من خبرات سابقة في التحقيق وضبط المخالفات لدى جهات تنظيمية في القطاع المالي
- 04 يجمع بين الجوانب القانونية والحوكومية والامتثالية في التعامل مع وقائع الفساد
- 05 يساعد الجهات على التعامل مع البلاغات الحساسة بصورة مستقلة ومهنية
- 06 يدعم بناء ملف موثق يمكن الاستناد إليه في القرارات الداخلية أو الإجراءات اللاحقة
- 07 يراعي أعلى درجات السرية وحماية المعلومات والأطراف ذات العلاقة
- 08 يعزز ثقافة النزاهة والشفافية داخل المنشأة

مالذي يقدمه هذا المنتج؟

- ✓ دراسة البلاغ أو الواقعة وتحديد نطاق التحقيق المناسب
- ✓ مراجعة العقود والمراسلات والموافقات والسجلات ذات العلاقة
- ✓ فحص الوقائع المرتبطة بالرشوة أو الفساد أو إساءة استخدام النفوذ أو الهدايا والمزايا غير المشروعة أو تعارض المصالح
- ✓ جمع وتحليل الأدلة والمعلومات المتاحة ذات الصلة بالواقعة
- ✓ سماع أقوال الأطراف المعنية وتوثيق محاضر التحقيق
- ✓ تقييم مدى الالتزام بالأنظمة والسياسات الداخلية ومتطلبات النزاهة والامتثال
- ✓ تحديد أوجه القصور الرقابي أو الإجرائي التي ساهمت في وقوع المخالفة أو استمرارها
- ✓ إعداد تقرير تحقيق مهني يتضمن الوقائع والإجراءات والنتائج والتوصيات
- ✓ تقديم توصيات لتعزيز الضوابط والحد من مخاطر تكرار المخالفات



تقييم مخاطر الجرائم الاقتصادية

08

مساعدة الجهات في تحديد وتقييم وفهم مخاطر الجرائم الاقتصادية التي قد تتعرض لها، من خلال دراسة طبيعة النشاط والعمليات والضوابط القائمة، وتحليل مصادر التعرض للمخاطر، وتقييم فعالية الإجراءات الرقابية الحالية، ثم إعداد تقييم مهني يتضمن مستوى المخاطر والفجوات والتوصيات اللازمة لتعزيز الحماية والامتثال

★ مالذي يميز هذا المنتج؟

- 01 يعتمد على منهجية متخصصة في تقييم مخاطر الجرائم الاقتصادية وليس تقييم المخاطر المؤسسية العامة فقط
- 02 يجمع بين منظور الحوكمة والامتثال والتحقيقات وإدارة المخاطر
- 03 يساعد الجهات على الانتقال من معالجة الوقائع بعد وقوعها إلى إدارة المخاطر بصورة استباقية
- 04 يربط بين نتائج التقييم ومتطلبات مجلس الإدارة واللجان والإدارة التنفيذية
- 05 يوفر رؤية واضحة لأولويات الاستثمار في الضوابط والرقابة والامتثال
- 06 مناسب للجهات المالية وغير المالية والشركات ذات النمو السريع أو التعرض المرتفع للمخاطر
- 07 قابل للتخصيص بحسب القطاع وحجم المنشأة ومستوى نضجها المؤسسي

مالذي يقدمه هذا المنتج؟

- ✓ تحديد وتصنيف مخاطر الجرائم الاقتصادية ذات الصلة بطبيعة نشاط الجهة
- ✓ تقييم الضوابط والإجراءات الحالية ومدى فعاليتها في الحد من المخاطر
- ✓ تحليل الفجوات الرقابية والإجرائية والتنظيمية
- ✓ تقييم احتمالية وقوع المخاطر وآثارها المحتملة على الجهة
- ✓ تطوير سجل مخاطر الجرائم الاقتصادية
- ✓ إعداد مصفوفة تقييم المخاطر وتصنيفها حسب الأولوية
- ✓ تحديد مؤشرات الإنذار المبكر وعوامل الخطر الرئيسية
- ✓ إعداد خطة عمل وتوصيات لمعالجة الفجوات وتعزيز الضوابط
- ✓ دعم الجهة في بناء منهجية دورية لمراجعة وتحديث تقييم المخاطر
- ✓ يستند التقييم إلى منهجية مبنية على المخاطر تأخذ في الاعتبار طبيعة أعمال الجهة وحجمها ونموذج أعمالها وبيئتها التشغيلية والتنظيمية، نطاق التقييم يشمل: (مخاطر الاحتيال، الرشوة والفساد، غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التلاعب المالي وإساءة استخدام المعلومات أو الصلاحيات المالية، جرائم الموظفين وسوء استغلال الأصول والموارد، المخاطر الناشئة عن الأطراف الثالثة والموردين والوكلاء والشركاء، المخاطر المرتبطة بالحوكمة والرقابة الداخلية والامتثال)



فريق العمل القائم على المنتج



عزام الطريسي

مستشار قانوني جنائي
(عضو سابق في النيابة العامة)



عاصم التميمي

شريك إداري



مزيد السمدان

شريك مؤسس



مشعل الهويمل

مستشار شرعي قانوني
(قاضي سابقاً)



سلمان بن سعود

مستشار قانوني



مزيد السمدان
شريك مؤسس

يتمتع بخبرة مهنية تمتد لأكثر من خمسة عشر عامًا في الاستشارات القانونية والإدارية، والحوكمة المؤسسية، والامتثال، وإدارة المخاطر، وصياغة الأنظمة واللوائح والسياسات. يحمل درجة البكالوريوس في القانون والأنظمة، إلى جانب عدد من البرامج التدريبية والشهادات المهنية في مجالات الحوكمة، والامتثال، وإدارة المخاطر، والعقود الحكومية، والتشريعات التنظيمية. يمتلك فهمًا عميقًا للتشريعات السعودية وأنظمة الجهات الرقابية والتنظيمية، ومنها: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووزارة التجارة، وهيئة السوق المالية، وهيئة المحتوى المحلي، وهيئة العامة للعقار، مع اطلاع على أفضل الممارسات العالمية في الحوكمة. أسهم في حوكمة أكثر من ست شركات رائدة في القطاع الخاص، وقاد مشاريع حوكمة وتطوير إداري لعدد من الجهات الحكومية، من أبرزها المركز الوطني للوقاية من الآفات النباتية والأمراض الحيوانية «وقاء»، حيث أشرف على إعداد اللوائح والسياسات الداخلية، وتطوير آليات العمل المؤسسي، وتعزيز الالتزام التنظيمي. كما شارك في مشاريع التحول المؤسسي والتسكين في عدد من الجهات العامة، بما أكسبه خبرة مباشرة في بناء النماذج التنظيمية، وتحسين الإجراءات، وتطوير الأدلة والسياسات التشغيلية. ويتمتع بخبرة واسعة في التمثيل القضائي لأكثر من خمسين شركة أمام الجهات القضائية والتنفيذية، وإدارة النزاعات التجارية والإدارية والعمالية، وصياغة اللوائح والمذكرات القانونية، والتفاوض في العقود والاتفاقيات الحكومية والتجارية. كما يمتاز بدقة عالية في الصياغة القانونية، وقدرة على الربط بين الجوانب القانونية والتنظيمية والإدارية، وقيادة فرق العمل متعددة التخصصات، وتقديم العروض القانونية والفنية أمام اللجان والمجالس التنفيذية.

خبراته

- | | |
|------------------------------------|---------------------------------------|
| ✓ صياغة الأنظمة واللوائح والسياسات | ✓ الحوكمة المؤسسية |
| ✓ إدارة العقود والتفاوض بشأنها | ✓ حوكمة الجهات الحكومية والشركات |
| ✓ التمثيل القضائي وإدارة النزاعات | ✓ الامتثال وإدارة المخاطر |
| ✓ الاستشارات القانونية والإدارية | ✓ إعداد اللوائح والسياسات |
| | ✓ إدارة المشاريع القانونية والتنظيمية |



عاصم التميمي
شريك إداري

شريك إداري في شركة إسناد للمحاماة والاستشارات القانونية، يتمتع بخبرة متقدمة في التشريعات، والحوكمة، والأسواق المالية، والامتثال، والسياسات العامة، والاستشارات القانونية والإدارية. يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الأمير سلطان بدرجة امتياز، ودرجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الملك سعود (CME-1)، بمرتبة الشرف الأولى، إلى جانب شهادة التأهيل العامة للأوراق المالية جامعا (CME-2) وشهادة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بين الخبرة القانونية والرؤية الإدارية في قيادة المشاريع الإستراتيجية

شغل عددًا من المناصب القيادية في القطاعين الحكومي والخاص، من أبرزها مدير إدارة الاستشارات النظامية في المجال اللوجستي والبريدي بوزارة النقل والخدمات اللوجستية، حيث أسهم في إعداد السياسات العامة، وتمثيل المملكة في المفاوضات والمحافل الدولية، ورئاسة عدد من الوفود الرسمية. كما عمل في هيئة السوق المالية، وشارك في تطوير الأنظمة واللوائح، وتقديم الدراسات والاستشارات القانونية في مجالات حوكمة الشركات، والأسواق المالية، ومكافحة غسل الأموال، إلى جانب تمثيل الجهات الحكومية أمام هيئة الخبراء، والمشاركة في المفاوضات الدولية. بما أكسبه خبرة متقدمة في صناعة السياسات العامة وبناء الأطر التنظيمية

ويتولى حاليًا بصفته شريكًا إداريًا الإشراف على أعمال شركة إسناد ومشاريعها، حيث قاد عددًا من المشاريع الوطنية النوعية، من أبرزها مشروع نظام الأمن الغذائي، وتنظيم المركز الوطني لسلامة النقل، ودراسة الوضع الراهن لمشروع نظام مشاركة البيانات، ومشروع نظام تحقيق الإيرادات. كما أشرف على مشاريع الحوكمة، وإدارة عمليات الفحص النافي للجهالة، وحوكمة الشركات، وإدارة أعمال الجمعيات العامة، والتحقيقات الداخلية، وقيادة مشاريع إعداد الأنظمة والسياسات واللوائح التنفيذية، بما يعزز الامتثال ويرفع كفاءة الحوكمة ويدعم اتخاذ القرار

خبراته

- | | |
|----------------------------------|---------------------------------------|
| ✓ التشريعات والسياسات العامة | ✓ الأنظمة التجارية وقانون الشركات |
| ✓ الحوكمة والامتثال | ✓ إدارة المشاريع القانونية والتنظيمية |
| ✓ الأسواق المالية وحوكمة الشركات | ✓ التفاوض والتمثيل الدولي |
| ✓ الفحص النافي للجهالة | ✓ الاستشارات القانونية والإدارية |



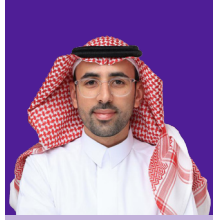
عزام الطريسي

مستشار قانوني جنائي
(عضو سابق في النيابة العامة)

مستشار قانوني يتمتع بخبرة متقدمة في القانون الجنائي، والحوكمة، والامتثال، والتحقيقات النظامية، يحمل درجة البكالوريوس في الأنظمة والشريعة من جامعة القصيم، والدبلوم العالي في القانون الجنائي من المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إلى جانب شهادة محترف الحوكمة وإدارة وعدد من الشهادات القانونية المتخصصة، (GRCP) المخاطر والالتزام شغل منصب محقق في النيابة العامة، حيث تولى التحقيق وإدارة أكثر من (3000) قضية جنائية وتنظيمية، شملت الجرائم المالية، والاقتصادية، وجرائم غسل الأموال، والاحتيال المالي، والجرائم المعلوماتية، مع خبرة في تطبيق الأنظمة الجزائية، وتحليل الوقائع، وإعداد لوائح الدعوى العامة، وتمثيل جهة الادعاء أمام المحاكم بمختلف درجاتها، إلى جانب مباشرة القضايا الجنائية الجسيمة، والتحقيق في القضايا العابرة للحدود بالتنسيق مع الجهات القضائية المختصة وامتدت خبرته إلى تقديم الاستشارات القانونية في القطاع الخاص، حيث عمل مستشاراً قانونياً في إحدى شركات التطوير والاستثمار العقاري، وقدم الدعم القانوني في المعاملات العقارية، وصياغة العقود والاتفاقيات، وتعزيز الامتثال وإدارة المخاطر القانونية كما يمتلك خبرة في تطوير الأعمال القانونية، وإعداد العروض الفنية والمالية، وبناء علاقات العملاء، ودعم إستراتيجيات النمو والتوسع لمكاتب وشركات المحاماة

خبراته

- | | | | |
|-------------------------------------|---|-----------------------------|---|
| التحقيقات الجنائية والتنظيمية | ✓ | الاستشارات القانونية | ✓ |
| الادعاء العام | ✓ | صياغة العقود والاتفاقيات | ✓ |
| الترافع في القضايا الجزائية | ✓ | الجرائم المالية والاقتصادية | ✓ |
| القانون الجنائي والإجراءات الجزائية | ✓ | تطوير الأعمال القانونية | ✓ |
| الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر | ✓ | | |



سلمان بن سعود
مستشار قانوني

محامٍ ومستشار قانوني متخصص، يجمع بين الخبرة التنظيمية والممارسة القانونية، ويتمتع بخلفية أكاديمية متقدمة في القانون المقارن والتجاري يحمل درجة الماجستير في القانون من جامعة جنوب كاليفورنيا، إلى جانب دبلوم عالٍ في القانون التجاري، ودبلوم عالٍ في الدراسات القانونية الأمريكية، بما يعزز قدرته على تقديم حلول قانونية تستند إلى أفضل الممارسات المهنية والمعايير القانونية الحديثة

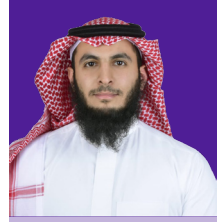
بدأ مسيرته المهنية في الهيئة العامة للمنافسة، حيث تولى أعمال التحقيق والادعاء، وأسهم في إعداد الدراسات القانونية والأدلة الإرشادية، كما مثّل المملكة العربية السعودية في اللجنة المختصة بصياغة النظام الموحد للمنافسة لدول مجلس التعاون الخليجي

وانتقل لاحقاً إلى القطاع الخاص، ليتولى تقديم الاستشارات القانونية، وصياغة العقود واللوائح والسياسات، وتطبيق مبادئ الحوكمة، وإعداد تقارير العناية القانونية، إلى جانب الترافع في القضايا التجارية والإدارية

ويمتلك خبرة في إدارة الملفات القانونية ذات الأثر المالي المرتفع، حيث ترافع في قضايا تجاوزت قيمة المطالبات فيها (700) مليون ريال، إلى جانب إسهاماته في إعداد الدراسات القانونية ونشر المقالات المتخصصة في منصات قانونية دولية، بما يعكس خبرة متوازنة تجمع بين العمل التنظيمي والممارسة القضائية والبحث القانوني

خبراتها

- | | | | |
|---------------------------------|---|--|---|
| التقاضي والترافع | ✓ | الحوكمة والامتثال والعناية القانونية | ✓ |
| الاستشارات القانونية | ✓ | قضايا المنافسة والتحقيق والادعاء | ✓ |
| صياغة العقود واللوائح والسياسات | ✓ | إعداد الدراسات القانونية والأدلة الإرشادية | ✓ |



مشعل الهويمل
مستشار شرعي قانوني
(قاضي سابقاً)

مستشار قانوني يتمتع بخبرة مهنية وقضائية متقدمة في القانون والقضاء الإداري وقضاء التنفيذ، متخصص في دراسة الأنظمة واللوائح وتحليلها، وإدارة القضايا القانونية والقضائية، وصياغة الأحكام والقرارات والمذكرات القانونية يجمع بين التأهيل الشرعي والقانوني، بما يمكنه من تقديم حلول قانونية دقيقة تتوافق مع الأطر النظامية والتنظيمية، مع خبرة في الاستشارات القانونية، وصياغة العقود والاتفاقيات، وإدارة المخاطر القانونية، وتعزيز الحوكمة والامتثال اكتسب خبرته من خلال عمله في المحاكم الإدارية بديوان المظالم، حيث شارك في نظر القضايا الإدارية والتأديبية، وأسهم في إصدار أكثر من (400) حكم قضائي بعد إدارة ما يزيد على (6,500) جلسة قضائية، مع التركيز على التحليل النظامي وتطبيق الأنظمة على الوقائع محل النزاع كما تولى أعمال قضاء التنفيذ والإشراف على دوائر التنفيذ، وباشر أكثر من (20,000) طلب تنفيذ، وأدار أكثر من (100) جلسة تنفيذية، ما أسهم في تعزيز كفاءة إجراءات التنفيذ وضمان الامتثال للمتطلبات النظامية

خبراتها

- | | |
|---------------------------------------|--|
| ✓ القضاء الإداري وقضاء التنفيذ | ✓ التكيف النظامي للوقائع |
| ✓ الاستشارات القانونية وإدارة القضايا | ✓ تحليل الأنظمة واللوائح |
| ✓ صياغة الأحكام والمذكرات القانونية | ✓ الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر القانونية |
| ✓ مراجعة وصياغة العقود والاتفاقيات | ✓ تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية |



تواصل مع إسناد

وعزز منظومة الامتثال
والتحقيقات الداخلية في منشأتك



Info@esnad.sa



+966 53 220 0100



Law_Esnad



Esnadlaw



www.esnad.sa